

Distr.: General
14 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية

العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدم من منظمة المساواة بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

111214 111214 14-64734X (A)



البيان

التحديات الاقتصادية الكلية والهيكلية بالنسبة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لا يزال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يمثل تحدياً، حتى بعد مُضيّ عشرين عاماً على اعتماده. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن رؤيته الاقتصادية الكلية لم تُدرج بعد في الأطر القانونية والمالية والبرنامجية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. فبينما أُحرز بعض التقدم على المستويين الجزئي والمتوسط، خاصة في البيئات الحضرية، لم يتم القضاء حتى الآن على الفجوات بين الجنسين. وتعزى الصعوبة في التغلب على هذه الفجوات إلى عدم إدراج منظور جنساني في التدابير الهيكلية، مثل التنقيحات الخاصة بالتجارة أو الديون، أو عند بحث القطاعين الأولي والثانوي، مثل الطاقة أو البنية الأساسية. واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوجد في حيازة المرأة ٢ في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، و ١٠ في المائة فقط من العملة المتداولة. ويحتاج الأمر إلى إرادة سياسية واضحة لتغيير هذه الهياكل.

وهناك عنصر ينبغي بحثه بمنطق الاقتصاد الكلي وهو القضاء على التقسيم الجنساني للعمل. فالمرأة تدعم الاقتصاد برمتها عن طريق عبء العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية، والذي يقع على كتفيها دون أجر. ففي المكسيك، واستناداً إلى آخر حساب فرعي وطني أُجري في عام ٢٠١٢، يمثل العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية بدون أجر قرابة ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن السياسات العامة التي تعمل على استمرار التقسيم الجنساني للعمل على أساس قوالب نمطية تميزه بين المرأة والرجل، تزيد من نصيب العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية الذي تؤديه المرأة بدون أجر. كما أن التحديات العالمية الحالية، مثل تغير المناخ، لا تعالج عن طريق نهج تحولي للتنمية المستدامة، ولا تزال الحكومات تعتمد على المرأة باعتبارها المعقل الأخير في سلسلة الصمود. فالجهود التي تهدف إلى التخفيف، والتي تتلقى حالياً ٨٠ في المائة أو أكثر من التمويل، تُوجّه إلى تغير المناخ بدلاً من اتخاذ تدابير لإدراج المرأة في إدارة وملكية سياسات الطاقة النظيفة (أو في خطة لنقل الطاقة)، ولا تفكر في المرأة إلا من حيث اتخاذ تدابير لتحسين "حصولها" على الطاقة. وتعد المواقف النظيفة، التي كُثر الحديث عنها باعتبارها "حلاً للمساواة بين الجنسين"، المثل الأعلى للسياسات العامة التي تعمل على استمرار التقسيم الجنساني للعمل، اعتماداً على العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية بدون أجر، وزيادة هذا العمل. وفي هذا الصدد، فإن تقسيم العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية بدون أجر بين الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسرة، والمرأة، والرجل يُعد أمراً أساسياً للقضاء على الفجوات بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، فإنه لم يُبذل أي جهد منهجي للحد من تركيز الثروة وقياس آثاره الاجتماعية والبيئية. فطبقاً لتقرير أعده مصرف كريدي سويس، يمتلك ١ في المائة من سكان العالم قرابة نصف الثروة العالمية (٤٨,٢ في المائة)، في حين يمتلك ٥٠ في المائة من سكان القاع أقل من ١ في المائة من الأرصدة العالمية. ولا يزال البُعد الجنساني غامضاً، ولكن هناك بعض الأرقام التي بدأت تطفو على السطح. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، توجد امرأتان فقط بين ثمانية من أصحاب المليارات المتعددة، ومن بين كل ثلاث نساء من صاحبات المليارات المتعددة، حصلت اثنتان على هذه الثروة عن طريق الميراث. وإلى جانب ما أُطلق عليه "تأنيث الفقر"، فإن تحديات الفجوة بين الجنسين في القطاعين الأولي والثانوي للاقتصاد لا يمكن التغلب عليها تقريباً فيما يبدو. وكما في حالة قطاع الطاقة، فإن المسألة لا تتعلق بإدماج المرأة في الأنماط غير المستدامة للاستهلاك أو الإنتاج أو التراكم، وإنما تتعلق بإحداث تحوّل لإيجاد عالم أكثر استدامة وتكافؤاً وعدالة.

فالتقسيم الجنساني للعمل، باعتباره برنامجاً هيكلياً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة والحقوق والجنسية والإنجابية. والاعتراض على ضمان الحرية البدنية الكاملة للمرأة واستقلالها له جذوره في التقسيم الجنساني للعمل، واستمرار الأدوار الجنسانية النمطية. ومن الواضح أن الأنشطة المنزلية وأنشطة الرعاية تتشابك مع البرامج الجنسية والإنجابية. وهذا هو السبب في أنه لكي يؤثر البُعد الاقتصادي الكلي بصورة فعالة على نهج المساواة بين الجنسين، من الضروري ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بصورة كاملة.

وعلى ضوء كل ما ذكر، ما هو التصور الحالي أماننا؟ لقد اقترح الفريق العامل المفتوح العضوية ١٧ هدفاً وغاية، وعلى وسائل تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة. ومن بين هذه الأهداف، تشير الغاية ٥-٤ إلى العمل المتزلي والعمل في مجال الرعاية بدون أجر، ولكن بدلاً من معالجة المشكلة بصورة مباشرة عن طريق تخفيض هذا العمل وإعادة توزيعه بين الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر، والمرأة، والرجل، فإنها تطالب فقط بالاعتراف به وتثمنه. وهذا يعني أنه إذا احتفظ النص بلغته الحالية، فلن يحدث أي تغيير هيكلي بصورة منهجية في جدول أعمال المساواة بين الجنسين على مدى الخمسة عشر عاماً القادمة كجزء من استراتيجيات التنمية العالمية. وثمة علامة أخرى على العقبات أمام معالجة التحديات الاقتصادية الكلية، وهي أن الحكومات قررت أن تصنف تنفيذ التدابير ضمن أطر وطنية. وفي هذا الصدد، فإنه إذا ارتبطت التدابير بتشريعات الماضي، فلن تكون هناك إمكانية لإحداث تغيير حقيقي في المستقبل. لقد حدد إعلان ومنهاج عمل بيجين برنامجاً اقتصادياً

كلياً، ويجب علينا الآن أن نغتني هذه الفرصة. وهذا هو السبب في أنه ينبغي إعادة صياغة الغاية ٥-٤ في إطار روح بيجين الحقيقية.

وجاء في الهدف ٥ ذاته: ”كفالة تعميم الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على النحو المتفق عليه طبقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمراتهما الاستعراضية“. ومن الواضح، أن الغاية ٥-٦ تُجَدُّ من الاعتراف الكامل بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وعن طريق ربطها باتفاقيين دوليين، فإنها تُجَدُّ من تفسيرها بصورة أكثر تقدماً. وهذا هو السبب في أنه من الضروري تعديل هذه اللغة لكي تكفل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بصورة كاملة للجميع، بحيث تُقرأ: ”كفالة تعميم الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية“.

وينبغي أن تتضمن الأهداف الأخرى أيضاً منظوراً جنسياً للتغيير الاقتصادي الكلي. وهذا هو الحال بالنسبة للأهداف التي تشير إلى تغيير المناخ، والبنية الأساسية، والطاقة، والفوارق داخل البلدان وفيما بينها، وجوهر وسائل التنفيذ. ومن الواضح أنه ينبغي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل هدف مع نهج كلي، ولكن يظل التحدي متمثلاً في ترجمة مثل هذا الإدراج من أجل القضاء نهائياً على التقسيم الجنساني للعمل. إن إعلان ومنهاج عمل بيجين هو بمثابة تفويض للدول. وبعده الاقتصادي الكلي هو السبيل لتنفيذ جدول أعمال المساواة بين الجنسين. ومن الواضح في السنوات القادمة أنه يجب لإعلان بيجين وإعلان القاهرة أن يمهدا الطريق أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا كان لنا أن نلتزم التزاماً كاملاً بتقدمها.